

الرقم المعياري الدولي
ISSN 3156-9633



مجلة تفكير للأبحاث والدراسات
TAFKEER JOURNAL FOR RESEARCH AND STUDIES

مجلة علمية محكمة دولية

الحركات الاجتماعية الجديدة وإشكالية التأثير على منظومة القيم بالمغرب

New Social Movements and the Problematic of Influencing the Value System in Morocco

عبد الواحد أوامن

باحث في العلوم السياسية

جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء- المملكة المغربية

تاريخ القبول: 20 يونيو 2026

تاريخ التعديل: 10 يونيو 2026

تاريخ التوصل: 15 ماي 2026

الملخص

تبحث هذه الدراسة في تأثير الحركات الاجتماعية الجديدة على منظومة القيم بالمغرب، من خلال تحليل انتقال هذه الحركات من المطالب الاجتماعية التقليدية إلى قضايا الهوية والحرية والقيم. وتركز على نماذج الحركات النسوية والبيئية وحركات الحريات الفردية، باعتبارها فاعلا مؤثرا في النقاش العمومي وفي توجيه بعض السياسات العامة. كما تناقش الدراسة طبيعة التفاعل الذي أفرزته هذه الحركات بين مرجعيات حديثة وأخرى محافظة، وما نتج عنه من صراع قيمي حول قضايا الأسرة والحريات والثوابت المجتمعية. وتخلص الدراسة إلى أن تأثير هذه الحركات يتجاوز البعد الحقوقي إلى إعادة تشكيل التوازن بين الإصلاح القانوني والخصوصية القيمية للمجتمع المغربي.

كلمات مفتاحية: الحركات الاجتماعية الجديدة، منظومة القيم، الحريات الفردية، الحركات النسوية، السياسات العامة.

Abstract

This study examines the impact of new social movements on the value system in Morocco by analyzing their shift from traditional social demands toward issues of identity, freedoms, and values. It focuses on feminist movements, environmental movements, and movements advocating individual freedoms as influential actors in public debate and in shaping public policy. The study also explores the interaction generated by these movements between modernist and conservative orientations, and the resulting value conflict surrounding issues related to family, freedoms, and foundational social values. It concludes that the influence of these movements extends beyond a rights-based dimension to the reconfiguration of the balance between legal reform and the value specificity of Moroccan society.

Keywords: New Social Movements; Value System; Individual Liberties; Feminist Movements; Public Policy.

الاستشهاد المرجعي: عبد الواحد أوامن: الحركات الاجتماعية الجديدة وإشكالية التأثير على منظومة القيم، مجلة تفكير للأبحاث والدراسات، المجلد الأول، العدد 1، يوليو 2026، ص: 98 – 119.

المقدمة:

تعد الحركات الاجتماعية الجديدة من أبرز الفاعلين في الحياة الاجتماعية والسياسية المعاصرة، إذ ارتبط بروزها منذ النصف الثاني من القرن العشرين بتحولات مست أنماط الفعل الجماعي ومجالاته. وعلى خلاف الحركات التقليدية التي انشغلت أساسا بالمطالب الاقتصادية والسياسية، تركز هذه الحركات على قضايا ذات أبعاد قيمية وثقافية وهوياتية، مثل المساواة بين الجنسين، والبيئة، والحريات الفردية، معتمدة في تعبئتها على آليات المجتمع المدني ووسائل الاتصال الحديثة، ولا سيما شبكات التواصل الاجتماعي. تشير الأدبيات السوسيولوجية إلى أن هذه الحركات لم تعد تستهدف فقط التأثير في البنى السياسية أو إعادة توزيع الموارد، بل تسعى كذلك إلى إعادة تشكيل التمثلات الاجتماعية وأنماط العيش والقيم السائدة، بما يعكس انتقالا من المطالب المادية إلى المطالب الرمزية والقيمية. وفي هذا السياق، أصبحت الحركات الاجتماعية الجديدة فاعلا مؤثرا في النقاشات العمومية المرتبطة بالهوية والاعتراف والحقوق داخل العديد من المجتمعات.

في السياق المغربي، تكتسي دراسة هذه الحركات أهمية خاصة بالنظر إلى التحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها المملكة منذ بداية الألفية الثالثة، وما رافقها من اتساع المجال العمومي وتنامي حضور الفاعلين المدنيين والرقميين. وقد أفرز هذا الواقع نقاشات متزايدة حول قضايا ترتبط بالمساواة والعدالة البيئية والحريات الفردية، في ظل تفاعل مستمر بين المرجعيات الكونية لحقوق الإنسان والخصوصيات الثقافية والدينية للمجتمع المغربي.

رغم وفرة الدراسات التي تناولت الحركات الاجتماعية الجديدة باعتبارها فاعلا في التغيير الاجتماعي، فإن العلاقة بينها وبين تحولات منظومة القيم في المغرب ما تزال تحظى باهتمام محدود مقارنة بالدراسات التي ركزت على أبعادها الحقوقية أو السياسية. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الحركات الاجتماعية الجديدة في إعادة تشكيل منظومة القيم بالمغرب، ورصد حدود هذا التأثير في ظل استمرار المرجعيات الدينية والثقافية المؤطرة للمجال الاجتماعي.

وانطلاقا من ذلك، تتمثل إشكالية الدراسة في السؤال الآتي: كيف تؤثر الحركات الاجتماعية الجديدة في إعادة تشكيل منظومة القيم بالمغرب في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها المملكة منذ بداية الألفية الثالثة؟ وما حدود هذا التأثير في ظل استمرار المرجعيات الدينية والثقافية التقليدية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات المرتبطة بتحديد مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة ومنظومة القيم، واستجلاء المقاربات النظرية المفسرة للتحول القيمي، وتحليل العوامل التي ساهمت في بروز هذه الحركات بالمغرب، فضلا عن دراسة تأثيرها في السياسات العمومية والتمثلات الاجتماعية السائدة.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال توظيف الأدبيات السوسيولوجية ذات الصلة بالحركات الاجتماعية الجديدة والتحول القيمي، وتحليل نماذج وطنية ودولية مرتبطة بموضوع البحث، بهدف استجلاء طبيعة العلاقة بين هذه الحركات وتحولات منظومة القيم في السياق المغربي.

وتتنظم الدراسة في خمسة محاور رئيسية؛ يتناول أولها الإطار المفاهيمي والنظري، ويعرض ثانيها السياق العام للحركات الاجتماعية الجديدة وخصائصها، فيما يخصص المحور الثالث لامتداداتها الدولية، ويعالج المحور الرابع تجلياتها في السياق المغربي، بينما يركز المحور الخامس على تحليل تأثيرها في إعادة تشكيل منظومة القيم بالمغرب وحدود هذا التأثير.

أولاً: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

1. التحديد المفاهيمي للدراسة

أ. مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة

شهدت العلوم الاجتماعية منذ سبعينيات القرن العشرين تحولات عميقة في دراسة الفعل الجماعي، ارتبطت بظهور أنماط جديدة من الحركات الاجتماعية تجاوزت المطالب الاقتصادية والصراعات الطبقية التي ميزت الحركات العمالية التقليدية. وفي هذا السياق برز مفهوم "الحركات الاجتماعية الجديدة" للدلالة على أشكال من التعبئة الجماعية تنشغل بقضايا الهوية والاعتراف والبيئة والنوع الاجتماعي والحريات الفردية وحقوق الأقليات، أكثر من انشغالها بإعادة توزيع الموارد الاقتصادية أو السيطرة على وسائل الإنتاج.

ويعتبر عالم الاجتماع Alain Touraine من أبرز المنظرين لهذا الاتجاه، حيث يرى أن الحركات الاجتماعية الجديدة تمثل فاعلين اجتماعيين يسعون إلى التأثير في التوجهات الثقافية للمجتمع وإعادة تعريف أنماط العيش والهوية الجماعية⁽¹⁾. أما Alberto Melucci فينظر إليها باعتبارها شبكات من الفاعلين الاجتماعيين الذين ينتجون معاني ورموزاً جديدة داخل المجال العمومي، ويعملون على بناء هويات جماعية تتحدى الأنساق الثقافية السائدة⁽²⁾.

وفي الاتجاه نفسه، يربط Jürgen Habermas ظهور هذه الحركات بالدفاع عن المجال العمومي ضد مختلف أشكال الهيمنة البيروقراطية والاقتصادية، بينما يؤكد Manuel Castells أن مجتمع الشبكات والاتصال الرقمي أوجد فضاءات جديدة للتعبئة والاحتجاج خارج الأطر التنظيمية التقليدية.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن تعريف الحركات الاجتماعية الجديدة بأنها أشكال من الفعل الجماعي المنظم تسعى إلى التأثير في القيم والتمثيلات والأنماط الثقافية السائدة من خلال الدفاع عن قضايا ترتبط بالهوية والحقوق والاعتراف الاجتماعي والعدالة البيئية والحريات الفردية.

ب. مفهوم القيم

تعد القيم من المفاهيم المركزية في علم الاجتماع، نظراً لدورها في توجيه السلوك الفردي والجماعي وتنظيم العلاقات الاجتماعية. ويقصد بالقيم مجموعة المبادئ والمعايير والتصورات التي تحدد ما يعتبر مرغوباً أو غير مرغوب فيه داخل مجتمع معين، وتشكل مرجعاً للحكم على الأفعال والممارسات الاجتماعية.

⁽¹⁾ Touraine Alain, The Voice and the Eye: An Analysis of Social Movements, Cambridge University Press, 1981.

⁽²⁾ Melucci Alberto, Nomads of the Present: Social Movements and Individual Needs in Contemporary Society, Temple University Press, 1989.

ويعرف Milton Rokeach القيم باعتبارها معتقدات مستقرة نسبيا توجه اختيارات الأفراد والجماعات وتحدد أولوياتهم في الحياة⁽¹⁾. أما Shalom Schwartz فيعتبرها أهدافا مرغوبة تتجاوز المواقف الخاصة وتعمل بوصفها مبادئ موجّهة للفعل الاجتماعي⁽²⁾.

وتكتسب دراسة القيم أهمية خاصة في المجتمعات التي تعرف تحولات اجتماعية وثقافية متسارعة، حيث تتفاعل القيم التقليدية مع قيم جديدة مرتبطة بالعمولة وحقوق الإنسان والتطور التكنولوجي والتحويلات الديمغرافية، مما يؤدي إلى ظهور أنماط جديدة من التوتر أو التعايش بين المرجعيات القيمية المختلفة. وفي هذا الإطار، لا ينظر إلى القيم باعتبارها معطى ثابتا ونهائيا، بل باعتبارها بناء اجتماعيا متغيرا يتأثر بالسياقات التاريخية والثقافية والسياسية المختلفة.

2. الإطار النظري للدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مقارنة نظرية تجمع بين نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة ومقاربة التحول القيمي. فمن جهة أولى، تساعد نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة على فهم آليات اشتغال الفاعلين الجدد داخل المجتمع المغربي، وطبيعة مطالبهم المرتبطة بالاعتراف والهوية والحريات الفردية والبيئة والمساواة بين الجنسين. ومن جهة ثانية، تسمح مقارنة التحول القيمي بتحليل الكيفية التي تسهم بها هذه الحركات في التأثير على التمثيلات الاجتماعية وأنساق القيم السائدة داخل المجتمع. وفي هذا السياق، تكتسي أطروحة Ronald Inglehart أهمية خاصة، إذ يرى أن التطور الاجتماعي والاقتصادي يؤدي تدريجيا إلى انتقال المجتمعات من قيم البقاء والأمن إلى قيم التعبير عن الذات والمشاركة والحقوق الفردية. ورغم أن هذا التحول لا يتم بصورة خطية أو متجانسة، فإنه يساعد على فهم بعض التحولات القيمية التي تعرفها المجتمعات المعاصرة⁽³⁾. وبناء عليه، تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الحركات الاجتماعية الجديدة بالمغرب لا تقتصر على التأثير في السياسات العمومية، بل تسعى كذلك إلى إعادة تشكيل بعض التمثيلات والقيم الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي والبيئة والحريات الفردية، مع بقاء هذا التأثير محكوما بخصوصيات السياق الثقافي والديني المغربي.

ثانيا: الحركات الاجتماعية الجديدة السياق والخصائص

(1) Rokeach, Milton, The Nature of Human Values, Free Press, 1973.

(2) Schwartz Shalom, Universals in the Content and Structure of Values, Advances in Experimental Social Psychology, Vol.25, 1992.

(3) Inglehart, Ronald, Modernization and Postmodernization: Cultural, Economic, and Political Change in 43 Societies, Princeton University Press, 1997.

لقد ساهم بروز الحركات الاجتماعية الجديدة في تحول أنماط الاحتجاج والعمل الجماعي منذ منتصف ستينيات القرن العشرين، كما أدى إلى إعادة تعريف العلاقة بين المجتمع والدولة من جهة⁽¹⁾، وتوسيع نطاق السياسات العامة من جهة أخرى. فهذه الحركات التي انطلقت من احتجاجات الشباب في أوروبا عام 1968، لم تعد تركز فقط على الصراع الطبقي أو المطالب الاقتصادية، بل أدخلت إلى المجال العام قضايا نوعية تمس الهويات، والحقوق الفردية، والعدالة الاجتماعية والثقافية.

هذا التغيير النوعي جعل من الحركات الاجتماعية الجديدة فاعلا أساسيا في توجيه السياسات العامة المعاصرة نحو قضايا مثل العدالة البيئية، والمساواة الجندرية، وحقوق الأقليات، والعدالة العرقية⁽²⁾، وهي موضوعات باتت حاضرة بقوة في السياسات الحكومية ومنصات التشريع، وبهذا؛ لم تعد الحركات الاجتماعية مجرد أدوات ضغط أو احتجاج، بل أصبحت شريكا في بلورة الرؤى الاجتماعية والسياسية وصياغة أولويات الدولة الحديثة.

انطلاقا من الأدبيات المؤسسة للحركات الاجتماعية الجديدة، يمكن رصد مجموعة من الخصائص السوسيولوجية التي تميز هذه الحركات، ذلك أنها لا تسعى إلى المواجهة السياسية المباشرة، بل تركز على التأثير في الرأي العام، لاسيما وأن وسائل التواصل الاجتماعي تساهم في انتشار المعلومة بسرعة، وبالتالي صار التأثير على الرأي العام من خلال نشر وتداول مجموعة من القيم أكثر تأثيرا من الاحتجاجات التقليدية، مما يطرح تحديا حول كيفية التعامل مع الحركات الاجتماعية التي لا تقتصر فقط على الفضاء العام، بل تنشط كذلك في الفضاء الرقمي.

كما أن هويتها تبنى على أساس القيم والمعاني والرموز، حيث أن المجتمعات الحديثة تعترضها العديد من التحديات المتعلقة بالتنوع الثقافي، وحقوق الأقليات والاعتراف بالهوية الفردية والجماعية، مما يستدعي استيعابها أثناء صياغة السياسات العامة.

وتبعاً لذلك، فإنها تعبر عن تحولات مجتمعية في ظل ما يعرف بمجتمع ما بعد الصناعة، حيث تصبح الهوية وتحقيق الذات من الاحتياجات الأساسية التي تحرك الأفراد أكثر من المطالب الاقتصادية أو الطبقة. إذ في ظل هذه التغيرات تبرز الحاجة إلى تبنى سياسات تعزز من البعد الهوياتي والقيمي.

إذ تتسم هذه الحركات بكونها غير محصورة ضمن طبقة اجتماعية معينة⁽³⁾، كما تعتمد على أدوات الاتصال الحديثة لخلق تعبئة جماهيرية فعالة، والضغط على صناع القرار بطرق غير تقليدية، وهي حركات تقوم على مطالب دقيقة ونوعية، تركز على الحق في الاختلاف والمساواة بين الجنسين واحترام التعدد الثقافي، ما يجعلها فاعلا أساسيا في إنتاج قيم جديدة وإعادة تشكيل النقاش

(1) سيسيل بيشو وآخرون، "قاموس الحركات الاجتماعية"، ترجمة: عمر الشافعي، مراجعة وتحرير: دينا الخواجة، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، الطبعة الأولى، 2017، ص: 123.

(2) فريد زهران، "الحركات الاجتماعية الجديدة"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007، ص: 11.

(3) عبد الرحيم العطري، "الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي"، دفا تر وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008، ص: 53.

العمومي حول قضايا كانت هامشية في السابق. وبذلك تنقل هذه الحركات ميدان الصراع من الفضاء السياسي التقليدي إلى الفضاء الثقافي والهوياتي، ساعية لإعادة تعريف مفاهيم الاندماج والمواطنة⁽¹⁾.

على الرغم مما تتمتع به من مرونة وتأثير إعلامي، تواجه هذه الحركات تحديات على صعيد الاستدامة وضعف التمثيل المؤسسي، ما يحد من قدرتها على التأثير المباشر والدائم في صنع السياسات⁽²⁾. ولتعزيز فعاليتها؛ من الضروري أن تتبنى الحكومات آليات حوار جديدة تتيح لها التعبير والمشاركة، عبر منصات تفاعلية مرنة تعترف بشرعية المطالب الثقافية والهوياتية. كما يوصى بأن تطور هذه الحركات أدوات تنظيمية أكثر فاعلية وتحالفات استراتيجية مع الفاعلين في المجتمع المدني، بما يضمن انتقال تأثيرها من الفضاء الرمزي إلى الفعل السياسي المؤسسي⁽³⁾.

إن التعامل مع الحركات الاجتماعية الجديدة يتطلب مراجعة شاملة لمفاهيم المشاركة والتمثيل داخل الفضاء العمومي، وإدماج البعد الثقافي في صناعة السياسات العامة، بما يعزز التماسك الاجتماعي ويستجيب للتحولات القيمية المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر⁽⁴⁾.

ثالثا: الحركات الاجتماعية الجديدة ذات البعد الدولي

شهدت الحركات الاجتماعية خلال النصف الثاني من القرن العشرين دينامية متنامية على المستوى الدولي، ارتبطت بالتحولات التي عرفها المجتمع من النمط الصناعي إلى ما بعد الصناعي، حيث برزت قوى اجتماعية جديدة سعت إلى إعادة صياغة القيم السائدة وتأطير مطالب ذات أبعاد كونية. ومن أبرز تجليات هذه الحركات:

1. الحركات النسوية

تندرج الحركات النسوية ضمن الحركات الاجتماعية الجديدة، وقد برزت بشكل واضح منذ ستينيات القرن العشرين، حيث سعت إلى إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية على أساس المساواة بين الجنسين، من خلال نقد البنى الاجتماعية والثقافية التي تركز التمييز القائم على النوع الاجتماعي. كما تهدف إلى إلغاء الامتيازات المبنية على الجنس، بما يساهم في تحسين أوضاع النساء في مجالات التعليم والتشغيل والمشاركة في تدبير الشأن العام⁽⁵⁾.

(1) دوناتيليا ديلا بورتا، ماريو ديان، "الحركات الاجتماعية"، ترجمة: نيرة محمد صبري، مراجعة: شيماء طه الريدي، مؤسسة هنداي سي أي سي، 2017، ص: 227-230.

(2) عبد الرحمان رشيق، "الحركات الاجتماعية والاحتجاج في سياقات انتقالية"، ضمن مؤلف جماعي، الحركات الاحتجاجية في تونس والجزائر والمغرب (2017-2011)، تحرير: مهدي مبروك، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، 2023، ص: 52.

(3) سيد فارس، "ثقافة الحركات الاجتماعية الجديدة: مقاربات أنثروبولوجية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، 2023، ص: 61-62.

(4) هانك جونسون، "الدول والحركات الاجتماعية"، ترجمة: أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018، ص: 131.

(5) رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، حسام الدين علي مجيد، "في النظرية السياسية النسوية: البنى الفكرية والاتجاهات المعاصرة"، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أبريل، 2022، ص: 21-22.

ويرتبط استمرار مظاهر اللامساواة بين النساء بجملة من المحددات، من بينها التنشئة الاجتماعية، وآليات الضبط الاجتماعي، وكذا التقسيم الجنسي للعمل، وهي عوامل تساهم في إعادة إنتاج التفاوتات داخل المجتمع⁽¹⁾. وفي هذا السياق، برزت حركات ذات تأثير عالمي، من قبيل Me Too movement، التي ركزت على مناهضة التحرش والعنف الجنسي ضد النساء.

وإذا كانت الحركات النسوية قد ركزت على تفكيك اللامساواة القائمة على أساس النوع الاجتماعي، فإن حركات أخرى برزت في سياقات مغايرة لتسليط الضوء على أشكال مختلفة من التمييز، خاصة تلك المرتبطة بالانتماء العرقي، وهو ما تجسده الحركات المناهضة للعنصرية.

2. الحركات المناهضة للعنصرية

تندرج الحركات المناهضة للعنصرية ضمن الحركات الاجتماعية الجديدة التي تسعى إلى تفكيك أشكال التمييز القائمة على الانتماء العرقي. وتعد Black Lives Matter، التي تأسست سنة 2013، من أبرز هذه الحركات، حيث ركزت على تسليط الضوء على أنماط الاضطهاد التي يتعرض لها الأمريكيون السود، وعلى دور بعض القوانين والمؤسسات في إعادة إنتاج هذه الأوضاع⁽²⁾.

وفي هذا السياق، تهدف الحركة إلى الحد من العنصرية والعنف، لا سيما تلك المرتبطة بممارسات الأجهزة الأمنية. وتشير مجموعة من المعطيات الإحصائية إلى وجود تفاوتات ملحوظة في معدلات العنف الشرطي حسب الانتماء العرقي؛ إذ سُجِّلَت معدلات أعلى لحوادث إطلاق النار المميتة في صفوف الأمريكيين السود، بلغت نحو 6.1 حالات لكل مليون نسمة سنوياً، مقارنة بنظرائهم البيض، حيث لم يتجاوز المعدل 2.4 حالة لكل مليون نسمة سنوياً خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2024⁽³⁾.

ويمكن تفسير هذه الظواهر في ضوء طبيعة المؤسسة الأمنية ذاتها، باعتبارها تجسيدا لما يسميه ماكس فيبر "العنف الشرعي للدولة"، حيث تمارس وظيفة الضبط الاجتماعي من خلال آليات التصنيف والمراقبة. غير أن هذه الوظيفة قد تنزلق في بعض الحالات نحو ممارسات تمييزية، خاصة في ظل تأثير عوامل اجتماعية وثقافية أوسع⁽⁴⁾.

وفي امتداد لهذا المنحى الاحتجاجي الذي يتجاوز المطالب الفئوية الضيقة، ظهرت الحركات البيئية كفاعل جديد يعيد تعريف قضايا العدالة، ليس فقط في بعدها الاجتماعي، بل أيضا في بعدها الإيكولوجي.

(1) لعيون عزيز، "الحركات النسوية ووضعية المرأة في ظل النظام الأبوي: قراءة سوسيولوجية نقدية"، مجلة القانون والمجتمع، معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية، العدد 8، 2023، ص: 61.

(2) Thami Fadil, "The Black Lives Matter Movement in the USA: Demands Reactions, and Impacts", American Research Journal of Humanities and Social Sciences, volume 9, Issue 1, p: 17.

(3) Statista Research Department, Rate of fatal police shootings U.S. 2015–2024, by ethnicity, Feb 6 2025, <https://www.statista.com/statistics/1123070/police-shootings-rate-ethnicity-us/>

(4) بشارة عزمي، "ملاحظات في سياق انتفاضة حياة السود مهمة"، سلسلة مقالات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 18 يونيو، 2020، ص: 8.

3. الحركات الإيكولوجية البيئية

تتمحور الحركات الإيكولوجية حول مفاهيم الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان، انطلاقاً من اعتبار أن هذه القيم تشكل مرجعاً أساسياً لتأطير الفعل البيئي. وفي هذا الإطار، لم يعد مفهوم حقوق الإنسان مقتصرًا على أبعاده التقليدية، بل أصبح يشمل أيضاً الحق في بيئة سليمة، كما اتسع مفهوم العدالة الاجتماعية ليضم ما يعرف بالعدالة الإيكولوجية. وبالنظر إلى التأثيرات المترتبة عن التغيرات المناخية والتحديات البيئية، لم تعد هذه الحركات تنظر إلى هذه القضايا بوصفها مسائل طبيعية فحسب، بل باعتبارها قضايا ذات امتدادات اجتماعية واقتصادية⁽¹⁾.

ومن هذا المنطلق، تستمد الحركات البيئية مرجعيتها من نقد السياسات العمومية والممارسات الاقتصادية التي تساهم في إنتاج المخاطر البيئية، حيث لا تقتصر مطالبها على الحد من الأضرار الناجمة عن بعض الأنشطة الملوثة (مثل مكبات النفايات والمصانع والمناجم)، بل تمتد لتشمل الدعوة إلى الوقاية من التهديدات البيئية وتعزيز نماذج التنمية المستدامة والعدالة⁽²⁾.

وقد ساهم تنامي هذه القضايا في تصاعد الاهتمام بالجمال البيئي على مختلف المستويات، بما في ذلك المجال السياسي، حيث انخرطت بعض الحركات البيئية في العمل المؤسسي من خلال التحول إلى ما يعرف بـ "أحزاب الخضر" في عدد من الدول. وفي امتداد لهذا التنوع في أشكال الحركات الاجتماعية الجديدة، برزت حركات أخرى تركز على توسيع مجال الحريات الفردية، خاصة فيما يتعلق بالحقوق المرتبطة بالهوية والاختيار الشخصي.

4. حركات الحريات الفردية

اتخذت حركات الحريات الفردية مسارات متعددة على الصعيد الدولي، من بينها الحركات المدافعة عن حقوق الأشخاص المثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً، حيث تسعى إلى تعزيز المساواة الاجتماعية والاعتراف القانوني بهذه الفئات. وتعتمد هذه الحركات على آليات متنوعة لممارسة الضغط، من قبيل التظاهرات في الفضاء العام، ووسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى أدوار منظمات المجتمع المدني.

أما على الصعيد الإقليمي، فتتخذ هذه الحركات أشكالاً مختلفة، من بينها الدعوة إلى حرية المعتقد، أو الدفاع عن بعض الممارسات المرتبطة بالحياة الخاصة، مثل العلاقات الرضائية أو الإفطار العلني خلال شهر رمضان. وترتبط هذه المطالبات بمجمل من

(1) الحبيب استاتي زين الدين، "الحركات البيئية ورهان العدالة الإيكولوجية في المنطقة العربية: حالة لبنان وتونس والمغرب"، مجلة تجسير، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الرابع، العدد 2، 2022، ص: 56.

(2) David Naguib Pellow, Robert Brulle, "Environmental Justice", Collective Author, The Social Movements Reader: Cases and Concepts, Edited by: Jeff Goodwin and James Jasper, Third Edition, Blackwell Publishing, 2015, p: 391.

المحددات، من أبرزها الحق في حرية التفكير والاختيار الفردي، إلى جانب إشكالية التفاعل مع البناء الاجتماعي السائد، الذي يتأسس على اعتبارات الهوية والتقاليد والدين⁽¹⁾.

وخلاصة القول، إن الحركات الاجتماعية الجديدة تتخذ أشكالا متعددة تبعا للسياقات التاريخية والاجتماعية التي نشأت فيها. ورغم هذا التنوع، فإنها تتقاطع في سعيها إلى إعادة تعريف العلاقة بين الفرد والبنى الاجتماعية، غير أن هذا التقاطع لا يلغي ما قد ينشأ بينها من توترات واختلافات في المرجعيات والأهداف.

رابعا: نموذج الحركات الاجتماعية الجديدة على المستوى الوطني

لا يمكن فهم بروز الحركات الاجتماعية الجديدة بالمغرب بمعزل عن التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفتتها المملكة خلال العقدين الأخيرين. فقد شهد المغرب منذ بداية الألفية الثالثة سلسلة من الإصلاحات والمؤسسات الجديدة التي ساهمت في توسيع المجال العمومي وخلق فرص سياسية جديدة أمام الفاعلين الاجتماعيين.

ومن أبرز هذه التحولات إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2004، وإصلاح مدونة الأسرة خلال السنة نفسها، وإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005، ثم إقرار دستور سنة 2011 الذي عزز مكانة الحقوق والحريات وآليات الديمقراطية التشاركية، إضافة إلى التوسع الكبير الذي عرفه المجتمع المدني والفضاء الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي.

وقد أسهمت هذه التحولات في بروز فاعلين اجتماعيين جدد، من بينهم الحركات النسوية والحركات البيئية والمدافعون عن الحريات الفردية، الذين وجدوا في هذه البيئة الجديدة فرصاً أكبر للتعبئة والتأثير في النقاش العمومي وصياغة السياسات العمومية. كما ساهمت العولمة الثقافية والاتصالية في تعزيز انفتاح المجتمع المغربي على النقاشات العالمية المرتبطة بحقوق الإنسان والمساواة والعدالة البيئية والحريات الفردية، الأمر الذي أدى إلى إعادة طرح عدد من الأسئلة المرتبطة بالهوية والقيم داخل المجتمع المغربي.

ومن ثم، فإن الحركات الاجتماعية الجديدة بالمغرب لا تمثل مجرد امتداد لنظيراتها الدولية، بل تعبر عن تفاعل معقد بين التحولات الداخلية والضغوط والتأثيرات الخارجية، وهو ما يجعل دراسة علاقتها بمنظومة القيم مسألة أساسية لفهم ديناميات التغيير الاجتماعي بالمغرب.

إذ تتخذ الحركات الاجتماعية الجديدة على الصعيد الوطني نفس الأنماط التي تنطلق منها الحركات الاجتماعية الدولية، لإضفاء المشروعية على المجالات المتعلقة بالحقوق النسوية والبيئية، إلى جانب تلك المطالبة بحقوق المثليين، وحرية المعتقد والعلاقات الرضائية وغيرها.

وقد أسهمت هذه الحركات في دفع صانعي القرار إلى تبني إصلاحات قانونية وتغييرات في الممارسات الحكومية والمؤسسية استجابة لضغوطها المستمرة. فعلى سبيل المثال، أدت الحملات النسوية في العديد من الدول إلى سن قوانين تجرم العنف الأسري

(1) مشواط عزيز وآخرون، "الحريات الفردية: تمثيلات ممارسات بحث ميداني ما يقوله المغاربة حول المعتقد، العلاقات الرضائية، الإفطار العلني في رمضان"، مؤسسة منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية، الدار البيضاء، 2023، ص: 9.

وتكفل المساواة في الأجور، كما ساهمت الحركات البيئية في فرض قيود على الانبعاثات الكربونية وتوسيع المساحات الخضراء داخل المدن. كذلك، دفعت حركات حقوق المثليين بعض الحكومات إلى الاعتراف القانوني بالعلاقات المثلية، وتعديل قوانين الأسرة لضمان الحماية القانونية للأزواج من نفس الجنس. أما في مجال حرية المعتقد، فقد ساعدت الحملات الحقوقية في الضغط على المؤسسات لإلغاء بعض القوانين التمييزية، وضمان حرية التعبير الديني والمذهبي.

تفاوتت استجابة الحكومات لهذه الحركات تبعاً للبيئة السياسية والثقافية في كل دولة؛ ففي حين أبدت بعض الأنظمة انفتاحاً نسبياً على مطالب هذه الحركات من خلال الإصلاحات القانونية والمؤسسية، لجأت أخرى إلى الالتفاف على هذه المطالب عبر حلول شكلية أو جزئية. كما تواجه هذه الحركات تحديات متعددة في التأثير على السياسات العامة، أبرزها مقاومة القوى التقليدية، والموروثات الثقافية والدينية، وضعف التمثيل السياسي، فضلاً عن محدودية الموارد والتنظيم أحياناً. ومع ذلك، فإن قدرتها على تعبئة الرأي العام، واستخدام وسائل الإعلام الرقمي والضغط الدولي، مكنها من الحفاظ على حضورها والتأثير التدريجي في الأجندات الحكومية.

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى بعض ملامح هذه الحركات الناشطة على المستوى المغربي:

1. الحركات النسوية في المغرب

تنطلق الحركات النسوية المعاصرة من المرجعيات النظرية للحركات الاجتماعية الجديدة التي تجعل من الاعتراف والهوية والمساواة محاور أساسية للفعل الجماعي. وفي السياق المغربي، ارتبط تطور الحركة النسوية بالتحويلات السياسية والحقوقية التي عرفتتها المملكة منذ نهاية القرن العشرين، مما مكنها من التحول إلى أحد أبرز الفاعلين في النقاش العمومي المرتبط بإعادة تعريف أدوار المرأة داخل المجتمع.

إذ تهدف إلى تعزيز وضع النساء في الأبعاد المرتبطة بإعادة بناء علاقات اجتماعية قائمة على أساس المساواة بين الجنسين، بما يساهم في تحديث تغييرات في البنى الأسرية والاجتماعية بالمغرب، ويرجع سياق نشأة الحركة النسوية بالمغرب إلى أربعينيات القرن العشرين، إلا أن موقعها تعزز في منتصف الثمانينيات بفعل مجموعة من العوامل الديمغرافية والاجتماعية والثقافية والدولية وغيرها، وفيما يخص الملف المطالب للحركة النسوية فإنه يتخذ طابعاً شمولياً يهتم استهداف مختلف الإشكاليات التي تزيد الفجوة بين الجنسين في ممارسة الحقوق، وتعزز إنتاج التمييز بين الجنسين في كافة المجالات⁽¹⁾.

إلى جانب ذلك، فإن ما يؤطر الحركات النسوية في السياق المغربي هو تفعيل المساواة في الحقوق والحريات المدنية، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، بناء على التشريعات الوطنية (الفصل 19 من دستور 2011)، والاتفاقيات والمواثيق الدولية، الأمر الذي سيساهم في تيسير ولوج النساء للحياة السياسية والمهنية والاجتماعية⁽²⁾.

(1) بنواكرم نعيمة، "الحركة النسائية الحقوقية بالمغرب: حركة اجتماعية معاصرة تاريخ متوهج وحاضر محمل بالفرص والتحديات"، مجلة دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، العدد الأول، يناير 2021، ص: 26-31.

(2) لعيون عزيز، "الحركات النسوية ووضعية المرأة في ظل النظام الأبوي: قراءة سوسيولوجية نقدية"، مرجع سابق، ص: 63.

لقد شهد المغرب حركة نسائية واحدة ضمت تيارات متعددة، منها المحافظة والتقدمية، من أبرزها "الاتحاد النسائي، نساء حزب الاستقلال، جمعية أخوات الصفا، اتحاد نساء المغرب"، إذ تنوعت خلفيات تأسيس الحركة النسائية المغربية بين جيلين، حيث تميزت فترة الجيل الأول بنشأة الحركة في الثلاثينيات من القرن العشرين، في إطار النضال الوطني لنيل الاستقلال، بينما انفردت مرحلة الجيل الثاني بالانطلاقة الفعلية للحركة النسائية في فترة الثمانينيات بهدف الدفاع عن حقوق النساء وكرامتهن.

لعبت الحركة دورا مهما في التأثير على صياغة السياسات العامة، إذ تشكل هذا التأثير على مدى عقود من النضال الحقوقي ومر بمراحل متعددة من الصراع والتفاوض مع الدولة والمجتمع، ومن أبرز تجليات هذا التأثير تعديل مدونة الأسرة سنة 2004، والمطالبة بإدماج مبدأ المناصفة والمساواة في الدستور، إلى جانب المساهمة في إصدار قانون محاربة العنف ضد النساء، وتعزيز المشاركة السياسية للنساء عبر رفع تمثيلتهن في المؤسسات المنتخبة العامة⁽¹⁾.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحركات النسوية تنامت غداة الاستقلال، وصارت تشكل أحد الفاعلين الجدد في المشهد السياسي، خصوصا مع بروز الأحزاب وتعاظم الاهتمام الدولي بقضايا النساء، والذي ترجم إلى مجموعة من الالتزامات والتعهدات الدولية، المترتبة عن المؤتمرات العالمية المرتبطة بالمرأة، والتي تجاوز معها المغرب، وساهمت في إتاحة العديد من التحولات لفائدة النساء، على المستويات الاجتماعية والقانونية⁽²⁾.

ومن هذا المنطلق، اتخذت قضايا النساء مكانة مهمة لدى الحركات النسوية، متحدية بذلك النظام الأبوي وهيمنة الذكورية بالمجتمعات، مما يثير العديد من الإشكاليات فيما يخص العلاقة القائمة بين الجنسين⁽³⁾.

وإذا كانت الحركات النسوية قد ركزت على إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية على أساس المساواة بين الجنسين، فإن هذا المنحى النقدي لم يقتصر على البنية الاجتماعية فقط، بل امتد ليشمل مجالات أخرى مرتبطة بجودة الحياة والعدالة الاجتماعية في أبعادها الواسعة. وفي هذا السياق، برزت الحركات الإيكولوجية كأحد تعبيرات الحركات الاجتماعية الجديدة، حيث أعادت طرح سؤال العدالة من زاوية العلاقة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي، بما يجعل من القضايا البيئية امتدادا للنقاش حول الحقوق والإنصاف الاجتماعي.

2. الحركات الإيكولوجية في المغرب

تنظر الأدبيات السوسيولوجية للحركات البيئية باعتبارها أحد أهم تجليات الحركات الاجتماعية الجديدة، لأنها تنقل النقاش من المطالب الاقتصادية التقليدية إلى قضايا الاستدامة والعدالة البيئية والمسؤولية الجماعية تجاه الموارد الطبيعية.

(1) للاستزادة أنظر، المصلي جميلة، "الحركة النسائية في المغرب المعاصر: اتجاهات وقضايا"، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، الطبعة الأولى، 2013، ص: 69-128.

(2) الرياحي نادية، "تكون الحركة النسائية بالبلاد العربية: مقاربات تاريخية لظهور النخب النسائية"، ضمن مؤلف جماعي: النخب والانتقال الديمقراطي التشكل والمهمات والأدوار، تحرير: مهدي مبروك، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، 2019، ص: 655.

(3) Massiah Gustave, "Les Mouvements Sociaux et Citoyens les Mouvements sociaux et les Stratégies d'émancipation", Revue Dirassate Droit et Démocratie, N 4, Mai 2023, p : 09.

في هذا السياق، تركز جهود الحركات الإيكولوجية في المغرب على قضايا البيئة والمناخ، وتولي أهمية بالغة لحماية البيئة وإثارة النقاش حول الأنشطة البشرية المساهمة في ارتفاع نسب التلوث، وتغيير المناخ وتهديد التنوع البيولوجي.

وطنيا، تعتبر حركة "على درب 96" صورة محلية للحركات الاحتجاجية المجالية، إذ ظهرت بالجماعة الترابية إمبضر بإقليم تنغير بالجنوب الشرقي للمغرب (23 غشت 2011-17 شتنبر 2019)، ضد شركة مناجم لاستخراج الفضة، التي تسببت في استنزاف الفرشة المائية بالمنطقة، وتراجع المحاصيل الزراعية، وقد تكون الملف المطلي لهذه الحركة من الحد من تلويث البيئة، وتدمير الموارد الطبيعية في المنطقة⁽¹⁾.

وغير بعيد عن المنطقة، شهدت مدينة زاكورة سنة 2017 احتجاجات لها علاقة بالبيئة والتغيرات المناخية، تطالب من خلالها بمعالجة ندرة المياه وشح آبار الشرب، نتيجة استنزاف الفرشة المائية من قبل ضيعات إنتاج البطيخ الأحمر⁽²⁾.

إلى جانب هذه الحركات، تبلورت بعض الجمعيات التي تعنى بالبيئة وتتقاطع أهدافها مع بعض أهداف الحركات الاجتماعية، مثل "حركة مغرب البيئة 2050"، وهي حركة من أجل الحقوق السوسيو بيئية للمواطنين، تسهر على رصد الاختلالات التي تعترض المجال البيئي بالمدن المغربية، وتوجيه المراسلات إلى رؤساء الجماعات الترابية والقطاعات الوزارية، والتحسيس بالمسؤولية المشتركة في حماية البيئة، مع إدراج البعد البيئي في السياسات العمومية.

بالإضافة إلى ذلك، تساهم جمعية "بييزاج للبيئة والثقافة"، إلى جانب عدد من الجمعيات الأخرى، في التأثير على السياسات العامة من خلال اضطلاعها بدور فعال في الضغط على صناع القرار لاعتماد سياسات تراعي البعد البيئي، كما تقدم توصيات ومقترحات خلال مراحل إعداد أو مراجعة مشاريع القوانين ذات الصلة، مثل قانون الماء وقانون تقييم الأثر البيئي.

وعلى سبيل المثال، تعهد المغرب بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 45.5% بحلول عام 2030، من بينها 18.3% كهدف غير مشروط. كما نصت الاستراتيجية طويلة الأمد الصادرة عام 2021 على رفع نسبة الطاقة المتجددة إلى 52% بحلول عام 2030، ثم إلى 80% بحلول عام 2050، مع دراسة عدة سيناريوهات لتحقيق الحياد الكربوني خلال نفس الفترة⁽³⁾.

وعلى الرغم من اختلاف طبيعة القضايا التي تطرحها الحركات الإيكولوجية، والتي تتمحور حول البيئة والتنمية المستدامة، فإنها تشترك مع حركات اجتماعية أخرى في إعادة مساءلة أنماط التنظيم الاجتماعي السائدة. وفي هذا الإطار، برزت حركات

(1) الحامي أحمد، "تعلم الحركة الاجتماعية: ماذا تقول حركة "إمبضر" عن العدالة المناخية؟"، ضمن مجلة الكتاب العربي للقانون الدولي، العدد الثالث، فبراير 2023، ص: 18.

(2) سطى عبد الله، "احتجاجات الهامش: القشرة وما تحفّيه"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، الرباط، مارس، 2018، ص: 09، منشور على الموقع الرسمي للمعهد: <https://shorturl.at/jm9mH>، تم الاطلاع على الموقع يوم 10 يوليوز 2024، على الساعة 10:30.

⁽³⁾ International Monetary Fund, Morocco: Request for an Arrangement Under the Resilience and Sustainability Facility—Press Release; Staff Report; Supplement; Staff Statement; and Statement by the Executive Director for Morocco, Volume 2023: Issue 354, 27 Oct 2023, p: 11.

الحريات الفردية كأحد المظاهر الجديدة للاحتجاج الاجتماعي، حيث انتقلت من قضايا المجال العام إلى القضايا المرتبطة بالجسد والهوية والاختيار الفردي، مما يعكس توسعا في مفهوم الحقوق داخل المجتمعات المعاصرة.

3. حركات الحريات الفردية في المغرب

تمثل حركات الحريات الفردية أحد أكثر تعبيرات الحركات الاجتماعية الجديدة ارتباطا بالتحول القيمي، لأنها لا تقتصر على المطالبة بتغيير بعض النصوص القانونية، بل تسعى أيضا إلى إعادة تعريف العلاقة بين الفرد والجماعة وبين الحرية الفردية والمنظومة القيمية السائدة.

تثير هذه الحركات في المغرب النقاش حول جدلية قائمة بين النص القانوني والمرجعية الدينية، في مجموعة من المواضيع المرتبطة بالمثلثية الجنسية، الإجهاض، العلاقات الرضائية، الإفطار العلني في رمضان، وفي هذا السياق؛ تتداخل العديد من الاعتبارات المختلفة ذات الأبعاد القيمية والهوياتية، الأخلاقية والقانونية، الحقوقية والسياسية، في توسيع دائرة النقاش بشأن هذه الحريات، لتشكّل من خلالها حركات اجتماعية تسعى إلى الدفاع عن هويات جديدة، تتجاوز بعض أنماط الحياة التقليدية بالمجتمعات الحديثة.

بالمغرب، تعتبر حركة "كيف كيف" KIF KIF LGBT of Morocco، على سبيل المثال من أوائل الحركات المدافعة عن حقوق المثليين منذ عام 2005، إذ تمارس أنشطتها من إسبانيا وتطالب بحقوق قانونية للمثليين، انطلاقا من تمسكها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإثارة النقاش حول المواضيع ذات الصلة بالمثلثية الجنسية.

وبالموازاة مع ذلك، تأسست "الحركة البديلة من أجل الحريات الفردية MALI" عام 2009، باعتبارها حركة للعصيان المدني، عالمية، نسوية، علمانية، تدافع عن الحقوق الجنسية والإنجابية، وتحتم بالحرية الشخصية، حرية الرأي والضمير، وحقوق المرأة⁽¹⁾.

إن تناول موضوع المثلية الجنسية بالمغرب، لا يمكن أن يتم بمعزل عن التأثير الكبير للسياق الدولي، على مسألة حقوق الإنسان وحماية الحقوق والحريات التي تفاعل معها المغرب، خصوصا بعد سنوات الرصاص وأحداث الربيع العربي، وقد تمثل ذلك من خلال العديد من الإصلاحات التي همت الوثيقة الدستورية، والمؤسسات الوطنية المكلفة بتعزيز حقوق الإنسان، ناهيك عن جملة من الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب.

غير أن فتح نقاش مجتمعي حول المثلية الجنسية، يصعب تصوره على مستوى مؤسسات الدولة، نظرا للمرجعيات الهوياتية والدينية والأخلاقية لمكونات المجتمع المغربي، وبالتالي يبقى النقاش حبيس الفضاء الرقمي الذي نشأت فيه حركات الحريات الفردية، وتتخذ من أبرز الاستراتيجيات المساهمة في توسع نطاقها⁽²⁾.

(1) للاستزادة أنظر الموقع الرسمي للحركة: <https://shorturl.at/ILX98>، تم الاطلاع على الموقع يوم 03 يوليوز 2024.

(2) Dalila Mougaa et Autres, L'identité Sexuelle au Maroc entre dynamiques endogènes et dynamiques exogènes le cas de l'homosexualité, Menassat pour les recherches et les études sociales, 2024, p : 6.

إلى جانب المثلية الجنسية، تنادي حركات الحريات الفردية بالمغرب، بتكريس حرية الجسد كحق كوني لحقوق الإنسان، من خلال المطالبة برفع التجريم عن الإجهاض في القانون الجنائي المغربي (الفصول من 449 إلى 458). وجدير بالذكر أنه تم تحديد ثلاث حالات يسمح فيها بالإجهاض، في رأي صادر عن لجنة مكونة من وزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمجلس العلمي الأعلى، إذ بررت إباحة الإجهاض في حالة ما شكل الحمل خطرا على حياة الأم، أو كان نتيجة زنا المحارم أو اغتصاب، أو مصابا بتشوهات خلقية وأمراض صعبة⁽¹⁾، إلا أنه تم إرجاء ضم هذه المقترحات ربما إلى حين اعتماد الإصلاح الشامل للقانون الجنائي.

بالإضافة إلى ذلك، تدافع حركات الحريات الفردية عن الحق في ممارسة العلاقات الرضائية بين الراشدين خارج مؤسسة الزواج، في إطار دستوري وقانوني يحيل إلى إلغاء أو تعديل الفصل 490 من القانون الجنائي المغربي، وتستند هذه الحركات في أطروحتها على أن العلاقات الرضائية، حرية فردية وجب رفع التجريم عنها، بناء على دعامتين أساسيتين؛ تكمن الأولى في تكريس المغرب لثقافة حقوق الإنسان في بعدها الدولي، من خلال العديد من الاتفاقيات التي صادق عليها، في حين تتجلى الدعامة الثانية في ضمان حقوق الأفراد وحماية حياتهم الخاصة بناء على الفصل 24 من دستور المملكة⁽²⁾.

أضف إلى ذلك، تبني حركات الحريات الفردية لمسألة الإفطار العلني في شهر رمضان، والتي تعتبر فعلا معاقبا عليه بناء على الفصل 222 من القانون الجنائي المغربي، إذ يرى نشطاء الحريات الفردية، أن هذا التجريم يتناقض مع التشريعات الحقوقية الكونية المدافعة عن حرية الضمير، ولأجل ذلك؛ فإن دعواتهم للإفطار العلني في رمضان يأتي في سياق الدفاع عن حرية الأفراد، وضمن حرية معتقداتهم.

استنادا إلى كل ما سبق، يتضح أن مطالب حركات الحريات الفردية بالمغرب، تحتكم إلى محددات قانونية وحقوقية تستمد أساسها من المواثيق والاتفاقيات الدولية، وتشارك نفس التوجه حول مواضيع المثلية الجنسية، العلاقات الرضائية، الإجهاض، الإفطار العلني في رمضان. كما تعتبر مواضيع الحريات الفردية انعكاسا للتحويلات الاجتماعية التي تضيفي قيما ثقافية تفتح الآفاق نحو إعادة النظر في القوانين المنظمة لها، والسعي نحو تأسيسها على النحو المساهم في ممارستها بدون قيود. وفي الوقت ذاته؛ فإن هذه المحددات تتعارض مع محددات أخلاقية ودينية وهوياتية، تجمع على أن تلك المواضيع تمس بالقيم السائدة لدى بعض الفاعلين.

وعلى الرغم من أن حركات الحريات الفردية بالمغرب لم تحدث تغييرات قانونية جذرية بعد، إلا أن تأثيرها الرمزي والثقافي يتنامى بوضوح من خلال مساهمتها في إعادة التفكير حول علاقة الدين بالدولة والفرد، وعلى هذا الأساس؛ لعبت هذه الحركات أدوارا متفاوتة في التأثير على السياسات الوطنية عبر مجموعة من الآليات، من أبرزها الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي التي شكلت منصة لطرح النقاش حول قضايا الحريات الفردية وكسر المحظورات الاجتماعية، فضلا عن اعتماد أسلوب الضغط عبر تقارير

(1) وفاء بلوي وآخرون، "قوانين الإجهاض: أما أن أوان التعديل؟" سلسلة أوراق سياسات، مؤسسة منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية، 2022، ص: 2.

(2) عبد الصادق فتحي، سميرة تزروت، "الفصل 490 من القانون الجنائي المغربي بين الإلغاء والتعديل"، مؤسسة منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية، 2024، ص: 2.

المنظمات الدولية (منظمة العفو الدولية، هيومن رايتس ووتش) الرامية إلى دفع صناع القرار إلى مراجعة بعض السياسات أو الدفاع عنها.

في ضوء ما سبق، يتضح أن الحركات الاجتماعية الجديدة في المغرب تعكس تعدد مجالات التعبير الاحتجاجي داخل المجتمع، حيث تتباين موضوعاتها بين المساواة الجندرية، والعدالة البيئية، والحريات الفردية، غير أنها تلتقي في إعادة طرح العلاقة بين الفرد والبنى الاجتماعية والمؤسساتية. ويعكس هذا التعدد دينامية التحول التي يعرفها المجتمع المغربي في ظل تفاعل مستمر بين المرجعيات الكونية والخصوصيات المحلية، وهو ما يجعل هذه الحركات فاعلا أساسيا في إعادة تشكيل النقاش العمومي حول الحقوق والقيم داخل المجتمع.

خامسا: الحركات الاجتماعية الجديدة في المغرب من إعادة تشكيل السياسات العمومية إلى إعادة بناء التمثلات القيمية والبيئية

على غرار الحركات الاجتماعية التقليدية التي تستهدف الحصول على التنازلات السياسية والاقتصادية، وإعادة توزيع السلطة السياسية، فإن الحركات الاجتماعية الجديدة تسعى إلى كسب الاعتراف بهويات وأنماط جديدة، من خلال تغيير السنن المعيارية والثقافية السائدة⁽¹⁾.

إذ تسعى النماذج الوطنية للحركات الاجتماعية الجديدة إلى إحداث تأثير ملموس على منظومة القيم السائدة داخل المجتمع، من خلال طرح قضايا تثير جدلا واسعا في النقاش العمومي، وتتعارض في كثير من الأحيان مع المرجعيات الهوياتية والقانونية والدينية المتجذرة، مما يؤدي إلى انقسام في مواقف الفاعلين الاجتماعيين؛ بين من يعتبر هذه القضايا تهديدا للهوية الثقافية والقيم التقليدية، ومن يراها امتدادا لمسار تكريس حقوق الإنسان ومواكبة للتحولات العالمية. وفي ظل هذا السياق المتوتر، تبرز ملامح صراع قيمى يستدعي إعادة النظر في المنظومة المرجعية المؤطرة لهذه القيم.

في هذا الإطار؛ تلعب وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي دورا جوهريا في هذا الصراع، إذ تمكن الحركات الاجتماعية الجديدة من التأثير في الرأي العام ودفع صناع القرار نحو تعديل السياسات العامة، من خلال استراتيجيات تواصلية تهدف إلى بناء وعي جماعي، وتوسيع نطاق التأيد، وتنظيم الفعل الجماعي داخل الفضاء الرقمي. وتعد حركتنا "حياة السود مهمة" و "Fridays for Future" مثالين بارزين على توظيف هذه الوسائل بفعالية، حيث استخدمتا منصات مثل تويتر وفيسبوك في التعبئة ونشر الوعي وكشف الانتهاكات، مما يؤكد أن نجاح هذه الحركات في تحقيق التغيير مرهون بمدى قدرتها على استثمار الفضاء الرقمي بشكل واع واستراتيجي.

1. الحركات النسوية في المغرب: من الترافع الحقوقي إلى إعادة تشكيل السياسات العمومية والصراع القيمى

تعد الحركات النسوية بالمغرب من أبرز الفاعلين المدنيين المؤثرين في النقاش العمومي المرتبط بقضايا المرأة والأسرة، حيث أسهمت عبر الترافع الحقوقي والضغط المؤسساتي في الدفع نحو مراجعة عدد من القوانين والسياسات العمومية ذات الصلة بالمساواة

(1) فرانيسكا بوليتا، جيمس م. جاستر، "الهوية الجماعية والحركات الاجتماعية"، ترجمة ثائر ذيب، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، العدد 9/33، صيف 2020، ص: 6.

بين الجنسين. وقد شكلت مراجعة مدونة الأسرة سنة 2004 محطة بارزة في هذا المسار، فيما تواصل هذه الحركات اليوم الدعوة إلى إدخال تعديلات جديدة تستجيب للتحويلات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع المغربي.

وتتمحور مطالب الحركات النسوية حول عدد من القضايا المرتبطة بتعزيز المساواة القانونية، من بينها الولاية القانونية على الأطفال، والحضانة، وتقاسم الممتلكات المكتسبة أثناء الزواج، إلى جانب المطالبة بالمساواة في الإرث استنادا إلى المرجعيات الحقوقية والدستورية والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب. وترى هذه الحركات أن تحقيق المساواة يقتضي مراجعة بعض مقتضيات القانونية التي تعتبرها غير منسجمة مع التحويلات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتتها أوضاع النساء داخل الأسرة والمجتمع.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، تعتمد الحركات النسوية على استراتيجيات متعددة تجمع بين الترافع القانوني والمؤسسي، وتنظيم الحملات الإعلامية، وبناء التحالفات مع الفاعلين الحقوقيين والأكاديميين، فضلا عن المساهمة في تأطير النقاش العمومي حول قضايا المرأة والأسرة. وقد مكنتها ذلك من التأثير في عدد من الإصلاحات التشريعية، من بينها قانون محاربة العنف ضد النساء، كما ساهمت في توسيع دائرة النقاش حول قضايا المساواة والحقوق الفردية⁽¹⁾.

غير أن هذه المطالب تثير نقاشا مجتمعيًا واسعًا بسبب ارتباطها بمنظومة القيم والمرجعيات الدينية والثقافية للمجتمع المغربي، مما يجعلها موضوع تجاذب بين تيارات تدعو إلى توسيع مجال الحقوق والحريات الفردية، وأخرى تؤكد ضرورة المحافظة على الثوابت الدينية والخصوصية الثقافية للمجتمع. ومن ثم، أصبح النقاش حول إصلاح مدونة الأسرة وغيرها من التشريعات المرتبطة بالمرأة مجالًا للتفاعل بين مختلف الفاعلين السياسيين والحقوقيين والمدنيين، في إطار البحث عن توازن بين متطلبات التحديث والمحافظة على الهوية المجتمعية.

ويبرز هذا التفاعل بوضوح في سياق الإصلاحات القانونية الجارية، حيث تؤكد التوجيهات الملكية على ضرورة اعتماد مقاربة تقوم على الحوار والتشاور والاجتهاد المنفتح في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية وخصوصيات المجتمع المغربي. لذلك، يظل نجاح هذه الإصلاحات رهينا بقدرتها على تحقيق التوازن بين الاستجابة للتحويلات الاجتماعية وضمان الانسجام مع المرجعيات القيمة والثقافية للمجتمع.

ويستفاد مما سبق أن الحركات النسوية لم تعد تقتصر على الدفاع عن حقوق المرأة في بعدها القانوني، بل أصبحت فاعلا مؤثرا في صياغة السياسات العمومية وإعادة تشكيل النقاش القيمي داخل المجتمع المغربي. وهو ما يجعلها أحد أهم الفاعلين في التفاعلات المرتبطة بقضايا الأسرة والمساواة والحريات، في سياق يشهد تحولات اجتماعية وثقافية متسارعة.

وتجد هذه التحويلات صداها في عدد من الدراسات الميدانية التي رصدت تغيرا تدريجيا في بعض التمثيلات الاجتماعية المرتبطة بالمساواة بين الجنسين. ففي هذا السياق، تكشف نتائج الدراسة الوطنية حول القيم بالمغرب عن تحول تدريجي في التمثيلات المرتبطة بعلاقات النوع الاجتماعي، يتجلى في تنامي القبول المجتمعي للمساهمة المشتركة بين الزوجين في الإنفاق الأسري، واستقلالية المرأة

(1) محمد الشيخ بانن، "المساواة في الميراث بين الذكور والإناث في ضوء الحراك النسائي المغربي"، ضمن مؤلف جماعي: الحراك النسائي المغربي ديناميات التنافس والتمكين في سياقات متقلبة، تحرير وتنسيق: الحبيب زين الدين استاتي، مطبعة الرسالة الرباط، الطبعة الأولى، 2021، ص: 183-184.

الاقتصادية، وتقاسم المسؤوليات المنزلية، فضلا عن التأييد المتزايد لمبدأ المناصفة. وتؤشر هذه المعطيات على أن بعض القيم التي دافعت عنها الحركات النسوية أصبحت تحظى بقبول أوسع داخل المجتمع المغربي، بما يعكس تأثيرها في إعادة تشكيل جزء من المنظومة القيمية⁽¹⁾.

ولئن كانت هذه الحركات تستهدف القيم السائدة من خلال المطالبة بصياغة سياسات عمومية مندمجة، فإن حركات الحريات الفردية تجسد مثالا حيا للتأثير على قيم المجتمع المغربي الذي يشهد نقاشا بين مكوناته في سياق حسم مسألة الحريات الفردية، وذلك مع اقتراب تعديل قانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي ومدونة الأسرة.

2. حركات الحريات الفردية في المغرب: من المطالب الحقوقية إلى إعادة تشكيل القيم والصراع المجتمعي

إن تحقيق التوازن بين الحريات الفردية والهوية الدينية والثقافية يتطلب اعتماد إصلاحات متدرجة تركز على القضايا ذات الأولوية الحقوقية، مثل الإجهاض وتجريم العلاقات الرضائية، مع الانتقال من منطق العقاب إلى منطق الوقاية من خلال سياسات توعوية وتعاون مع المؤسسات الدينية لإنتاج اجتهادات متوازنة. وفي هذا الإطار، تلعب الحركات النسائية دورا محوريا عبر تبني خطاب واقعي، وتقديم مقترحات تستند إلى معطيات موضوعية، فضلا عن استثمار الآليات الدستورية للمساهمة في صياغة إصلاحات تشريعية تعبر عن التحولات التي يشهدها المجتمع المغربي.

بناء على ذلك، يشهد توسيع هامش الحريات الفردية في المغرب زخما متصاعدا بين مختلف الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، حيث تسعى حركات الحريات الفردية إلى الإسهام في النقاش العمومي من خلال طرح مطالبها على السلطة التشريعية، وعلى رأسها إلغاء تجريم العلاقات الرضائية، والإفطار العلني، والمثلية الجنسية، والإجهاض. ورغم أن هذه المطالب تعبر عن توجه حداثي، فإنها تصطدم بالقيم السائدة في المجتمع وتتناقض مع المرجعيات القانونية والدينية، مما ينتج صراعا محتدما بين تيارين تقليدي محافظ وحدائي منفتح.

ولعل أبرز تجليات هذا الصراع، ما تم تداوله داخل جلسة برلمانية من قبل وزير العدل المغربي عبد اللطيف وهبي، بخصوص عدم قانونية اشتراط المؤسسات الفندقية وثيقة عقد الزواج لولوج المؤسسات الفندقية، وطالب بإلغاء هذا الشرط لعدم ارتكازه على أي سند قانوني، وقد أثارت تصريحات الوزير الكثير من الجدل، بين من يرى فيها دعوة لإباحة العلاقات الرضائية بالمؤسسات الفندقية، ومن يرى فيها تعزيزا للحريات الفردية.

وبين طيات هذا النقاش، يبرز تأثير حركات الحريات الفردية على مجال التشريع، ذلك أن الجدل الذي أثير بشأن عدم إلزامية الإدلاء بعقد الزواج لولوج بعض المؤسسات الفندقية أعاد إلى الواجهة النقاش حول العلاقة بين الحريات الفردية والمقتضيات القانونية المؤطرة للحياة الخاصة. ويرى بعض الفاعلين أن مثل هذه التوجهات قد تفتح المجال لمراجعة عدد من المقتضيات القانونية المرتبطة بالحريات الفردية، في حين يعتبرها آخرون مجرد إجراءات تروم تعزيز الحقوق الفردية دون أن تعني بالضرورة تغييرا شاملا للمنظومة

(1) للتفصيل أنظر: الدراسة الميدانية الوطنية حول القيم وتفعيلها المؤسسي: تغيرات وانتظارات لدى المغاربة، التقرير التركيبي لمعطيات البحث الميداني الكمي (التقرير الثاني)، منشورات مجلس النواب (الولاية التشريعية 2021-2026)، دجنبر 2022.

القانونية. وقد أفرز هذا النقاش تباينا في المواقف؛ فبينما ينظر إليه بعض الفاعلين المحافظين باعتباره مساسا بالقيم الثقافية والاجتماعية السائدة، ترى فيه تيارات أخرى تعبيرا عن توسيع مجال الحريات الفردية وإعادة النظر في بعض الممارسات الإدارية ذات الصلة بالحياة الخاصة.

وإذا كانت حركات الحريات الفردية تعكس دينامية إعادة طرح العلاقة بين الفرد والمنظومة القيمية ذات الطابع الديني والثقافي، فإن الحركات الإيكولوجية تندرج ضمن مستوى آخر من إعادة توجيه النقاش العمومي، يرتبط بالعلاقة بين المجتمع ومحيطه الطبيعي. ورغم اختلاف مجالات الاشتغال بينهما، إلا أنهما يلتقيان في كونهما يعكسان منطق الحركات الاجتماعية الجديدة القائم على توسيع فضاءات النقاش العمومي وإعادة تعريف أولويات السياسات العامة.

3. الحركات الإيكولوجية في المغرب: من نقد السياسات التنموية إلى إعادة تشكيل الوعي البيئي

تناقض الحركات الإيكولوجية بالمغرب مع السياسات العمومية الرامية إلى تعزيز وتطوير المجال الصناعي والفلاحي والعمراني، من منطلق كون هذه السياسات لا تأخذ بعين الاعتبار التغير المناخي والبيئي الذي يعرفه المغرب، سواء على مستوى موارده الطبيعية أو تنوعه البيولوجي. ولأجل ذلك تدعو هذه الحركات إلى ضرورة إدماج التحديات البيئية ضمن السياسات العمومية الحكومية في مختلف القطاعات.

على المستوى الصناعي، تعارض الحركات الإيكولوجية اعتماد المغرب على الوقود الأحفوري، لما يترتب عنه من تهديد لصحة المواطنين وتلوث الهواء، إذ يظل هذا التهديد قائما إلى حين تقليص استعمال هذه المادة الملوثة، في أفق تعويضها بالطاقات المتجددة. وفي هذا الصدد، تطالب الحركات البيئية بتسريع وتيرة التحول الطاقوي للتخفيف من الانعكاسات السلبية للتدهور البيئي⁽¹⁾.

أما في المجال الفلاحي، فإن السياسات الحكومية تروم زيادة نسب الصادرات من الخضار والفواكه بما يعزز الناتج الداخلي الخام، غير أن هذه السياسة تصطدم بتحدي الإجهاد المائي الذي يتفاقم مع توالي سنوات الجفاف بالمغرب. وعلى هذا الأساس تطالب الحركات الإيكولوجية بإعادة النظر في الزراعات التي تستنزف الثروة المائية (الطماطم، البطيخ الأحمر، الأفوكادو...)، لما لها من تأثير على الأمن المائي الوطني، كما تسهم في إثارة التوترات الاجتماعية، كما هو الحال في حراك العطش بزاكورة سنة 2017، الأمر الذي يستدعي مراجعة السياسة الفلاحية بما ينسجم مع متطلبات المرحلة، التي تفرض أولوية الحفاظ على الفرشة المائية بدل التركيز على المكاسب الاقتصادية، بالنظر إلى أن تداعيات الخصائص المائي تطل مختلف المجالات، بما فيها الاستقرار الاجتماعي.

وبخصوص التهيئة العمرانية بالمجال الحضري، تنتقد الحركات الخضراء عمليات تنخيل المدن المغربية مقابل تراجع التشجير، كما تدعو إلى وقف اقتلاع الأشجار من الأرصفة والساحات، وإعادة النظر في ممارسات تشذيب وتقليم الأشجار التي تتم في كثير من

(1) الحبيب استاتي زين الدين، "إقبال بن موسى، التغيرات المناخية وتأثيراتها في الحركات الخضراء في البلدان العربية: حالنا المغرب وتونس"، مجلة استشراف للدراسات المستقبلية، عدد خاص في محور: مستقبلات التغير المناخي والاستدامة المجتمعية في العالم العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2023، ص: 186.

الأحياء دون مراعاة للضوابط البيئية والمناخية والجمالية، خاصة في المدن التي تعرف ارتفاعا كبيرا في درجات الحرارة خلال فصل الصيف، مع استحضار الأدوار البيئية الأساسية التي تضطلع بها الأشجار في هذا السياق.

بناء على ذلك، توصي الحركات الحضرية بضرورة اعتماد سياسة بيئية ترايبية مندمجة مع السياسات العمومية، لتفادي العشوائية في تدبير المجالات الحضرية. كما تدعو إلى إدراج نصوص زجرية في التعديل المرتقب لمجموعة القانون الجنائي، تعاقب كل فعل من شأنه المساس بالحقوق في بيئة سليمة.

استنادا إلى هذه المعطيات، يتبين أن أهداف هذه الحركات تتعارض مع منطق صياغة وتنفيذ السياسات العمومية الراهنة، التي لا تستند بالقدر الكافي إلى إدماج البعد البيئي ضمن أولوياتها، حيث غالبا ما يتقاطع هذا البعد مع اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى. ومن ثم، فإن واقع الحال يبرز الحاجة إلى إعادة النظر في هذه السياسات، بما يضمن انسجامها مع التحديات البيئية والمناخية التي يواجهها المغرب. وفي هذا السياق، تسعى الحركات الإيكولوجية إلى التأثير في القيم بصورة غير مباشرة، من خلال إعادة طرح العلاقة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي داخل النقاش العمومي، باعتبار أن السياسات العمومية نفسها تعكس منظومة قيمية معينة وتعيد إنتاجها.

وإلى جانب نقدها للسياسات العمومية، تسهم الحركات الإيكولوجية في إعادة توجيه النقاش العمومي نحو قضايا البيئة والاستدامة، بما ينعكس تدريجيا على تمثيلات الفاعلين الاجتماعيين للعلاقة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي. ويتجلى ذلك في تنامي الوعي بأهمية حماية الموارد الطبيعية، وإدماج مفاهيم العدالة البيئية والمسؤولية الجماعية ضمن الخطاب العمومي، إلى جانب تعزيز النقاش حول الحق في بيئة سليمة باعتباره أحد أبعاد حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، ساهمت الحركات الإيكولوجية في إحداث تحول تدريجي في المنظومة القيمية المرتبطة بالتنمية، من تصور يقوم على استغلال الموارد الطبيعية باعتبارها رافعة للنمو الاقتصادي، إلى مقارنة تستحضر متطلبات الاستدامة وحقوق الأجيال القادمة. فبعد أن كان نجاح السياسات العمومية يقاس أساسا بمؤشرات الإنتاج والعائد الاقتصادي، أصبح البعد البيئي يحظى بمكانة متزايدة في النقاش العمومي وتقييم الخيارات التنموية. كما عززت هذه الحركات الانتقال من منطق التنمية الاقتصادية المحضة إلى منطق العدالة البيئية، القائم على التوزيع المنصف للأعباء والمخاطر البيئية وضمان الحق في بيئة سليمة لجميع الفئات الاجتماعية والمجالات الترابية. ويعكس ذلك بروز وعي مجتمعي متنام يربط بين التنمية وحماية البيئة باعتبارها مسارين متكاملين لا متعارضين.

ومن ثم، فإن تأثير هذه الحركات على منظومة القيم لا يتخذ شكل تحول مباشر أو فوري، بل يظهر كمسار تدريجي وتراكمي، يتشكل عبر تفاعلها مع مجموعة من الوسائط، مثل الإعلام، والنقاش العمومي، والسياسات العمومية، وهيئات المجتمع المدني. هذه الوسائط تشكل قنوات لنقل القضايا البيئية من مستوى المطالب التقنية إلى مستوى النقاش القيمي، بما يساهم في إعادة ترتيب الأولويات المجتمعية بشكل تدريجي ونسي، دون إحداث قطيعة مع المنظومة القيمية القائمة.

تكشف الحالات المدروسة أن الحركات الاجتماعية الجديدة بالمغرب تختلف في موضوعاتها وأدوات اشتغالها، لكنها تتقاطع في سعيها إلى التأثير في المجال العمومي وإعادة تعريف بعض المرجعيات القيمية. غير أن هذا التأثير يظل متفاوتا بحسب طبيعة القضية

المطروحة ودرجة ارتباطها بالمرجعيات الدينية والثقافية للمجتمع. فكلما ارتبطت المطالب بقضايا العدالة الاجتماعية أو البيئية ارتفعت فرص قبولها المجتمعي، بينما تزداد مستويات الجدل والمقاومة كلما مست قضايا ترتبط مباشرة بالهوية الدينية أو الأخلاقية. وهو ما يؤكد أن التحول القيمي بالمغرب يتم عبر التفاوض والتدرج أكثر مما يتم عبر القطيعة مع المنظومة القيمية القائمة.

خاتمة

تكشف هذه الدراسة أن الحركات الاجتماعية الجديدة بالمغرب لم تعد تقتصر على ممارسة الضغط من أجل تحقيق مطالب اجتماعية أو قانونية محددة، بل أصبحت فاعلا مؤثرا في إعادة تشكيل النقاش العمومي حول القيم والهوية والحقوق والبيئة. وقد بين التحليل أن الحركات النسوية والإيكولوجية وحركات الحريات الفردية تسهم بدرجات متفاوتة في التأثير على السياسات العمومية والتمثيلات الاجتماعية، بما يجعلها أحد محركات التحول القيمي داخل المجتمع المغربي.

غير أن هذا التأثير لا يتم بصورة مباشرة أو حاسمة، بل يتخذ طابعا تدريجيا وتفاوضيا، بحكم تفاعله مع منظومة من المرجعيات الدينية والثقافية والمؤسسية التي ما تزال تؤدي دورا مركزيا في توجيه القيم الجماعية. كما أظهرت الدراسة أن تأثير الحركات الاجتماعية الجديدة يختلف باختلاف طبيعة القضايا التي تطرحها؛ فبينما حظيت بعض المطالب المرتبطة بالمساواة والعدالة البيئية بقدر أكبر من القبول والتفاعل داخل المجال العمومي، ظلت القضايا المرتبطة بالحريات الفردية أكثر إثارة للجدل بسبب اتصالها المباشر بالمرجعيات الدينية والثقافية للمجتمع المغربي. ومن ثم، فإن التحول القيمي الذي تساهم فيه هذه الحركات لا يعبر عن قطيعة مع المنظومة السائدة بقدر ما يعكس عملية إعادة تأويل مستمرة للقيم داخل المجال العمومي.

وتخلص الدراسة إلى أن الحركات الاجتماعية الجديدة أصبحت فاعلا أساسيا في إنتاج المعنى الاجتماعي وصياغة أولويات النقاش العمومي بالمغرب، غير أن قدرتها على إحداث تحولات قيمية عميقة تظل رهينة بمدى نجاحها في بناء توافقات مجتمعية واسعة، وبقدرة المؤسسات العمومية على استيعاب التحولات الاجتماعية المتسارعة ضمن إطار يحافظ على التوازن بين متطلبات التحديث وخصوصيات الهوية الوطنية.

المراجع المعتمدة:

1- باللغة العربية

- بشارة عزمي، "ملاحظات في سياق انتفاضة حياة السود مهمة"، سلسلة مقالات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 18 يونيو، 2020.
- بنواكرم نعيمة، "الحركة النسائية الحقوقية بالمغرب: حركة اجتماعية معاصرة تاريخ متوهج وحاضر محمل بالفرص والتحديات"، مجلة دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، العدد الأول، يناير 2021.
- الحافي أحمد، "تعلم الحركة الاجتماعية: ماذا تقول حركة "إميسر" عن العدالة المناخية؟"، ضمن مجلة الكتاب العربي للقانون الدولي، العدد الثالث، فبراير 2023.
- الحبيب استاتي زين الدين، إقبال بن موسى، "التغيرات المناخية وتأثيراتها في الحركات الخضر في البلدان العربية: حالنا المغرب وتونس"، مجلة استشراف للدراسات المستقبلية، عدد خاص في محور: مستقبلات التغيير المناخي والاستدامة المجتمعية في العالم العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2023.

- الحبيب استاتي زين الدين، "الحركات البيئية ورهان العدالة الإيكولوجية في المنطقة العربية: حالة لبنان وتونس والمغرب"، مجلة تجسير، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الرابع، العدد 2، 2022.
- دوناتيل ديلابورتا، ماريو ديان، "الحركات الاجتماعية"، ترجمة: نيرة محمد صبري، مراجعة: شيماء طه الريدي، مؤسسة هنداوي سي أي سي، 2017.
- رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، حسام الدين علي مجيد، "في النظرية السياسية النسوية: البنى الفكرية والاتجاهات المعاصرة"، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أبريل، 2022.
- الرياحي نادية، "تكون الحركة النسائية بالبلاد العربية: مقاربات تاريخية لظهور النخب النسائية"، ضمن مؤلف جماعي: النخب والانتقال الديمقراطي التشكل والمهمات والأدوار، تحرير: مهدي مبروك، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، 2019.
- سطي عبد الاله، "احتجاجات الهامش: القشرة وما تحفیه"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، الرباط، مارس، 2018.
- سيد فارس، "ثقافة الحركات الاجتماعية الجديدة: مقاربات أنثروبولوجية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، 2023.
- سيسيل بيشو وآخرون، "قاموس الحركات الاجتماعية"، ترجمة: عمر الشافعي، مراجعة وتحرير: دينا الخواجة، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، الطبعة الأولى، 2017.
- عبد الرحمان رشيق، "الحركات الاجتماعية والاحتجاج في سياقات انتقالية"، ضمن مؤلف جماعي، الحركات الاحتجاجية في تونس والجزائر والمغرب (2011-2017)، تحرير: مهدي مبروك، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، 2023.
- عبد الرحيم العطري، "الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي"، دفا تر وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008.
- عبد الصادق فتحي، سميرة ترزوت، "الفصل 490 من القانون الجنائي المغربي بين الإلغاء والتعديل"، مؤسسة منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية، 2024.
- فرانثيسكا بوليتا، جيمس م. جاستر، "الهوية الجمعية والحركات الاجتماعية"، ترجمة ثائر ذيب، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، العدد 9/33، صيف 2020.
- فريد زهران، "الحركات الاجتماعية الجديدة"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007.
- لعيون عزيز، "الحركات النسوية ووضعية المرأة في ظل النظام الأبوي: قراءة سوسيولوجية نقدية"، مجلة القانون والمجتمع، معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية، العدد 8، 2023.
- المصلي جميلة، "الحركة النسائية في المغرب المعاصر: اتجاهات وقضايا"، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، الطبعة الأولى، 2013.
- دراسة ميدانية وطنية حول القيم وتفعيلها المؤسسي: تغيرات وانتظارات لدى المغاربة، التقرير التركيبي لمعطيات البحث الميداني الكمي (التقرير الثاني)، منشورات مجلس النواب (الولاية التشريعية 2021-2026)، دجنبر 2022.
- محمد الشيخ بانن، "المساواة في الميراث بين الذكور والإناث في ضوء الحراك النسائي المغربي"، ضمن مؤلف جماعي: الحراك النسائي المغربي ديناميات التنازع والتمكين في سياقات متقلبة، تحرير وتنسيق: الحبيب زين الدين استاتي، مطبعة الرسالة الرباط، الطبعة الأولى، 2021.

- مشواط عزيز وآخرون، "الحريات الفردية: تمثيلات ممارسات بحث ميداني ما يقوله المغاربة حول المعتقد، العلاقات الرضائية، الإفطار العلني في رمضان"، مؤسسة منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية، الدار البيضاء، 2023.
- هانك جونسون، "الدول والحركات الاجتماعية"، ترجمة: أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018.
- وفاء بلوي وآخرون، "قوانين الإجهاض: أما أن أوان التعديل؟" سلسلة أوراق سياسات، مؤسسة منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية، 2022.

2- باللغة الأجنبية:

- Touraine Alain, The Voice and the Eye: An Analysis of Social Movements, Cambridge University Press, 1981.
- Inglehart, Ronald, Modernization and Postmodernization: Cultural, Economic, and Political Change in 43 Societies, Princeton University Press, 1997.
- Melucci Alberto, Nomads of the Present: Social Movements and Individual Needs in Contemporary Society, Temple University Press, 1989.
- Dalila Mougaa et Autres, L'identité Sexuelle au Maroc entre dynamiques endogènes et dynamiques exogènes le cas de l'homosexualité, Menassat pour les recherches et les études sociales, 2024.
- David Naguib Pellow, Robert Brulle, "Environmental Justice", Collective Author, The Social Movements Reader: Cases and Concepts, Edited by: Jeff Goodwin and James Jasper, Third Edition, Blackwell Publishing, 2015.
- International Monetary Fund, Morocco: Request for an Arrangement Under the Resilience and Sustainability Facility-Press Release; Staff Report; Supplement; Staff Statement; and Statement by the Executive Director for Morocco, Volume 2023: Issue 354, 27 Oct 2023.
- Massiah Gustave, "Les Mouvements Sociaux et Citoyens les Mouvements sociaux et les Stratégies d'émancipation", Revue Dirassate Droit et Démocratie, N 4, Mai 2023.
- Rokeach, Milton, The Nature of Human Values, Free Press, 1973.
- Schwartz Shalom, Universals in the Content and Structure of Values, Advances in Experimental Social Psychology, Vol.25, 1992.
- Thami Fadil, "The Black Lives Matter Movement in the USA: Demands Reactions, and Impacts", American Research Journal of Humanities and Social Sciences, volume 9, Issue 1.